

أهم ملامح مشروع قانون الموزنة العامة لسنة 2011

تستكمل الحكومة في مشروع موازنة العام 2011، الرؤية والتوجه اياهما اللذين بنت عليهما مشروع الموازنة العامة للعام 2010، لجهة تحفيز النمو، مع الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتطويرها وزيادتها وخصوصاً للفئات الأكثر عوزاً في المجتمع، إضافة الى تحقيق نظام ضريبي اكثر عدالة، والحرص في الوقت نفسه على عدم تحميل المواطنين اعباء ضريبية كبيرة، وعلى زيادة الاعفاءات من بعض الضرائب والرسوم.

واعتمدت وزارة المالية في اعدادها مشروع موازنة العام 2011 ، على الاجراءات نفسها المتبعة في اعداد موازنة العام 2010 تماشياً مع التعهدات الواردة في البيان الوزاري لحكومة الائتاء والتطوير، لاسيما ما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي بالتخفيف من عبء خدمة الدين العام وخفض العجز الكلي للموازنة، ووضع برنامج للاستثمار والانفاق على المدى المتوسط بوصفه إطاراً ناظماً للسياسات القطاعية التي ستنتهجها الحكومة مع ضمان الانضباط في الموازنة، ووضع أطر وزارية متوسطة الأجل، وتطوير عملية إعداد الموازنة بما يؤدي إلى زيادة الشفافية في إدارتها وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإيرادات والنفقات.

وشكلت التوقعات المالية المتوسطة الأمد، التي اعدتها وزارة المالية، الإطار الذي تم من خلاله تحضير الموازنة العامة.

وشكلت النفقات الإجمالية المقدره في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"، السقف الأعلى الذي لا يجوز لمجموع الموازنات الإفرادية في مختلف أبواب الإنفاق أن تتجاوزه.

واستندت وزارة المالية، في تحضير هذه التوقعات، على المؤشرات الماكرو- الاقتصادية المشار إليها في الجدول الرقم 1 ادناه. وافترضت هذه التوقعات أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي عام 2011، سيسجل 5 في المئة (وهو يوازي معدلاً اسمياً نسبته 8,7 في المئة).

الجدول الرقم (1)

المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

2013	2012	2011	
4%	4%	5%	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)
6.3%	6.3%	8.7%	معدل النمو الاسمي (%)
2.2%	2.2%	2.8%	نسبة التضخم - نهاية العام (%)
72590	68296	64255	الناتج المحلي القائم (مليار ل.ل.)
45,538	42,722	40,081	الناتج المحلي القائم (مليار د.أ.)

وتتوقع وزارة المالية أن يتم تخفيض الإنفاق الإجمالي من نسبة 32,3 في المئة من الناتج المحلي عام 2011، إلى 29.8 في المئة عام 2013. وهذا التخفيض سيأتي عبر تقليص حجم النفقات من خارج خدمة الدين من 23.4 في المئة من الناتج المحلي عام 2011 إلى 20.6 في المئة عام 2013، ومن انخفاض في حجم خدمة الدين العام من 8,76 في المئة إلى 6,99 في المئة.

وتقدّر وزارة المالية الإيرادات العامة خلال 2011 . 2013، بنحو 23 في المئة من الناتج المحلي قياساً الى مستوى الجباية عام 2009، علماً ان هذه التوقعات تركز الى المؤشرات الاقتصادية المعتمدة آنفاً، والى تطبيق الاجراءات الضريبية المقترحة في مشروع موازنة 2010 واجراءات خاصة بموازنة 2011.

أرقام موازنة 2011

ان وزارة المالية، وفي اطار حرصها على تحقيق هدفها الرامي الى تطوير البنية التحتية للاقتصاد باعتبارها الرافعة للنمو الاقتصادي، بالتوازي مع استمرارها في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتطويرها وزيادتها خصوصا للفئات الاكثر عوزا، رصدت نفقات جديدة في مشروع موازنة العام 2011 مع اخذها في الاعتبار ضرورة عدم تحميل المواطنين اعباء جديدة.

وحسب الارقام، بلغ مجموع الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام 2011، بلغ 19,773 مليار ليرة بالمقارنة مع 19,538 مليار للعام 2010، أي بزيادة قدرها 235 مليار ليرة، وما نسبته 1,2 في المئة.

وبلغ مجموع ما هو متوقع جبايته من إيرادات الموازنة، 14,361 مليار ليرة بالمقارنة مع ما كان مرتقباً جبايته في العام 2010 والذي قدر بـ 12,880 مليار ليرة، أي بزيادة قدرها 1,481 مليار ليرة، وما نسبته 11,50 في المئة.

ومن المتوقع أن يصل عجز الموازنة الكلي إلى 5,411 مليار ليرة بالمقارنة مع 6,658 مليار ليرة في موازنة العام 2010 أي بتراجع قدره 1,247 مليارا ونسبته 18,73 في المئة.

النسبة	الفرق	مشروع موازنة 2011	مشروع موازنة 2010	
1.20%	235	19,773	19,538	مجموع إعتمادات الموازنة
11.50%	1,481	14,361	12,880	مجموع إيرادات الموازنة
-18.71%	-1,246	5,412	6,658	عجز الموازنة الكلي
		27.37%	34.08%	نسبة العجز إلى مجموع الإنفاق

I - النفقات

وبلغ مجموع النفقات الجارية 10,674 مليار ليرة، أي بزيادة 454 مليارات عن موازنة العام 2010، موزعة كالاتي:

النسبة من المحموع	نسبة الزيادة	الفرق	2011	2010	
6.11%	3.35%	21	652	631	تسيير أمور الدولة
43.33%	7.70%	331	4,625	4,294	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها
14.05%	7.14%	100	1,500	1,400	معاشات التقاعد وتعويض الصرف
21.30%	-4.05%	-96	2,273	2,369	دعم مؤسسة كهرباء لبنان
13.05%	8.89%	109	1,393	1,284	تقديمات صحية وإجتماعية
1.07%	-7.96%	-10	114	124	دعم القطاع الزراعي
1.09%	-0.26%	0	117	117	إحتياطي الموازنة
	4.45%	455	10,674	10,219	مجموع الإنفاق الجاري

اما النفقات الاستثمارية، فبلغت 3,323 مليار ليرة، أي بزيادة 104 مليارات ليرة عن إعتمادات موازنة العام 2010، ونسبتها 3,24 في المائة، و 5,17 في المائة إلى الناتج المحلي مقارنة مع 5,44 في المائة للعام 2010.

وتوزعت النفقات الاستثمارية على الشكل الآتي:

الفرق	2011	2010	
34	210	176	التجهيزات وصيانتها
53	72	19	أراضي وصيانتها
-214	174	387	إنشاء أبنية وصيانتها
-36	337	374	إنشاء وتأهيل وصيانة الطرق
-41	145	186	إنشاءات مياه وصيانتها
417	891	474	إنشاءات الكهرباء وصيانتها
-5	34	39	إنشاءات أخرى
-1	74	75	دروس وإستشارات ومراقبة
-96	56	152	مشاريع منفذة من قبل مجلس الإنماء والإعمار
-22	160	182	مساهمة الدولة في المشاريع الممولة من قروض خارجية
50	500	450	مشاريع ممولة من قروض خارجية
0	60	60	مساهمة لمجلس الجنوب
0	120	120	مساهمة لصندوق المهجرين
-85	190	275	مساهمة للهيئة العليا للاغاثة
0	100	100	تسديد ديون المتعهدين
50	200	150	تسديد ديون الإستثمارات
104	3,323	3,219	مجموع الإنفاق الإستثماري

ويتبين من ذلك، أن نفقات إتمادات النفقات الإستثمارية شهدت في مشروع موازنة 2011 زيادة قدرها 104 مليارات ليرة ونسبتها 3.24%، ونسبتها إلى الناتج المحلي 5.17% مقارنة مع 5.44% للعام 2010.

وإذا أضيف مبلغ 407 مليارات ليرة من موازنة الإتصالات، يصبح مجموع ما هو مرصود للإنفاق الإستثماري 3730 مليار وما نسبته 5.8% من الناتج المحلي وذلك أن معظم الإنفاق الإستثماري ناتج عن قوانين برامج تم لحظها في موازنة 2010

لا بد من اعادة التأكيد هنا إن الحاجة للإنفاق على البنى التحتية وخاصة على الكهرباء إنتاجا ونقلًا وتوزيعًا إضافة إلى إنشاء مشاريع المياه وقطاع النقل والطرق وأهمية النهوض بقطاع الإتصالات تفوق ما هو مرصود له في مشروع الموازنة ويفوق قدرة الخزينة على تحمل أعبائه، لذلك لا بد من اللجوء إلى الدول والصناديق المانحة إضافة إلى الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل و/أو الإستثمار بهذه المشاريع.

تفاصيل النفقات

وأبرز ما تم لحظه قطاعيا في مشروع موازنة العام 2011، لاسيما النفقات الجديدة:

1. الهدف: الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وزيادتها

اولا: في القطاع التربوي

- لحظ اعتماد قدره 30 مليار ليرة لدعم تطوير الخطة التربوية التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ 2010/4/22.

- لحظ مشروع موازنة العام 2011 زيادة مساهمة الدولة في مشروع موازنة الجامعة اللبنانية من مبلغ 205 مليارات ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2010 إلى 210 مليارات ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها 5 مليارات ليرة، لتطوير الجامعة واحداث 10 فروع وشعب جديدة لبعض الكليات في مختلف المحافظات.

- تمت زيادة اعتمادات المدارس المجانية من 46 مليار ليرة ملحوظة في مشروع موازنة العام 2010 إلى 83 مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها 37 مليار ليرة.

- لحظ اعتماد قدره 3 مليارات ليرة لتأمين تكيف الأبنية المدرسية لحاجات المعوقين.
- لحظ اعتماد قدره 11 مليار ليرة بدل إعفاء التلامذة من رسوم الأهلين بعدما كانت تؤمّن من الهبة السعودية.
- لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء شبكة اتصالات معلوماتية بين المدارس الرسمية والإدارة المركزية لوزارة التربية والتعليم العالي بمبلغ إجمالي قدره 25 مليار ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ 5,2 مليار ليرة.

ثانياً: في القطاع الصحي

- زيادة اعتماد الأدوية في وزارة الصحة العامة من 91 مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2010 إلى 110 مليارات ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها 19 مليار ليرة.
- زيادة اعتماد نفقات الاستشفاء في القطاع الخاص من 320 مليار ليرة في مشروع موازنة العام 2010 إلى 330 مليار ليرة في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها 10 مليارات ليرة.

2. الهدف: تعزيز الامن

- لحظ الاعتمادات اللازمة لتطويع 4000 عنصر في قوى الأمن الداخلي، بما تبلغ كلفته الإجمالية 42 مليار ليرة.
- لحظ 21 مليار ليرة في احتياطي الموازنة كلفة تطويع 2000 عنصر إضافي في قوى الأمن الداخلي.
- لحظ اعتماد إجمالي بمبلغ قدره 12 مليار ليرة للمديرية العامة لأمن الدولة نتيجة تطويع 500 عنصر.

3 . الهدف: تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني

- لحظ اعتماد دفع قدره 861 مليار ليرة لقانون برنامج لاشغال كهربائية لانتاج 700 ميغاوات مقابل مبلغ 414 مليارا ملحوظا في مشروع موازنة العام 2010، اي بزيادة قدرها 447 مليار ليرة.
- لحظ اعتماد دفع قدره 30 مليارا لتوسيع شبكة الغاز الطبيعي، ولحظ اعتماد بمبلغ قدره 3 مليارات ليرة للدروس والاستشارات للسود، زيادة عما هو ملحوظ في مشروع موازنة العام 2010.
- زيادة اعتماد الدفع لقانون برنامج أشغال الطرق من 100 مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2010 إلى 110 مليارات ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها 10 مليارات ليرة، مع الإشارة إلى أن اعتماد الدفع المقرر في موازنة العام 2010 بلغ 36 مليار ليرة للعام 2011 مما استوجب تعديل قانون البرنامج.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره 10 مليارات ليرة، لتجهيزات إضافية لمطار رفيق الحريري الدولي - بيروت.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره 37,5 مليار ليرة، لتوسيع وتطوير مرفأ طرابلس - المرحلة الثانية.
- زيادة اعتمادات صيانة الطرق في وزارة الأشغال العامة والنقل من مبلغ 175 مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2010 إلى 180 مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها 5 مليارات ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء مرفأ سياحي في خليج جونيه بكلفة إجمالية قدرها 60 مليار ليرة موزعة على ثلاث سنوات، حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2011 بمبلغ قدره 10 مليارات ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء أبنية للمديرية العامة للنقل البري والبحري بما فيه بناء المعهد البحري بكلفة إجمالية قدرها 30 مليار ليرة حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2011 بمبلغ قدره مليارا ليرة.

- زيادة الإنفاق على المشاريع الممولة من القروض الخارجية من 450 مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2010 إلى مبلغ 500 مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها 50 مليار ليرة.

4 . الهدف: تنفيذ التزامات الدولة عبر تسديد المستحقات المترتبة على الدولة للقطاعين العام والخاص.

واصلت وزارة المالية في مشروع موازنة العام 2011 برمجة تسديد مستحقات الدولة على القطاعين العام والخاص، وبرزها:

- زيادة اعتماد الدفع لتعويضات الاستملاك من مبلغ 150 مليار ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2010 إلى 200 مليار ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها 50 مليار ليرة.

- لحظ الدفعة الثالثة للضمان الإجتماعي (80 مليار ليرة) من أصل مبلغ 800 مليار ليرة

- تسديد عجز الضمان الاختياري (80 مليار ليرة)

- تسديد رصيد متأخرات مستحقات المستشفيات (40 مليار ليرة)

- تعويضات لأصحاب أراضي المخيمات (39 مليار ليرة)

- فروقات المتعهدين (100 مليار ليرة)

- الدفعة الأخيرة من فروقات السلسلة الرتب والرواتب لجميع المستفيدين من أحكام القوانين 716 و717 و718 تاريخ 1998/11/5 وتعديلاتها، تطبيقاً للقانون الرقم 63 تاريخ 2008/12/31 الذي حدد برنامج دفع الاعتمادات الواردة أعلاه على ثلاث سنوات تلحظ في احتياطي الموازنة العامة السنوية اعتباراً من العام 2009 ولغاية العام 2011.

- تعويضات حرب تموز (175 مليارات).

II . خدمة الدين

شهدت خدمة الدين ولأول مرة انخفاض في اعتمادات خدمة الدين العام وذلك وفق ما يظهره الجدول أدناه:

الفرق	2011	2010	
-319	3,501	3,820	فوائد على سندات خزينة داخلية
-5	2,275	2,280	فوائد على سندات خزينة خارجية
-324	5,776	6,100	مجموع خدمة الدين

بناء عليه من المتوقع أن تبلغ كلفة الدين العام في مشروع موازنة العام 2011 مبلغ 5,776 مليار بالمقارنة مع 6,100 مليار في مشروع موازنة العام 2010 أي بانخفاض قدره 324 مليار ليرة.

ويعود السبب الأساسي لهذا الإنخفاض إلى تدنى مستوى الفوائد على سندات الخزينة الناتج عن التدفقات المالية الضخمة التي شهدها لبنان في السنتين الأخيرتين إضافة إلى الثقة بالنظام المالي والمصرفي اللبناني وبارتفاع تصنيف لبنان من قبل مؤسسات التصنيف العالمية.

III . الإيرادات

بنيت توقعات إيرادات الموازنة على نمو اسمي مرتقب بحدود 5% ونسبة تضخم توازي 3,5 في المائة.

كذلك بنيت توقعات إيرادات الموازنة على الإجراءات الضريبية الآتية:

- استحداث ضريبة على الأرباح الرأسمالية 1% من قيمة البيع.
 - إلغاء المادة 59 (حق الحسم للقطاعات المعفاة) من قانون الضريبة على القيمة المضافة.
 - رسم 5 في المائة على الفروقات الإيجابية الناتجة عن عملية إعادة تقييم استثنائية للأصول الثابتة والعقارات والموجودات لدى الشركات.
 - رسم 5 في المائة على الفروقات الإيجابية الناتجة عن عملية إعادة تقييم استثنائية للأصول الثابتة والعقارات والموجودات عبر تحويل شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية إلى شركات مساهمة.
 - تعديل بعض الضرائب والرسوم على شركات الهولدنغ والأف شور.
 - تحصيل 2% على عقود البيع واتفاقيات البيع على أن تحسم عند التسجيل النهائي.
- واستندت توقعات الإيرادات أيضاً على التعديلات والإعفاءات الضريبية الآتية:
- رفع مبلغ الخضوع للضريبة على القيمة المضافة إلى 300 ألف مع إبقاء التسجيل الإختياري.
 - تعديل مرور الزمن ليصبح أربع سنوات بدل خمس.
 - إلغاء رسم الطابع على نسخ العقود والصكوك.
 - تمديد مهلة تسديد رسم الطابع إلى 10 أيام.
 - خفض الغرامات على الضرائب والرسوم بنسبة 95% التي تفرضها وزارة المالية.
 - تسوية مخالفات البناء الحاصلة قبل 2010/1/1.
 - إخراج أنشطة الأفشور من الضريبة على القيمة المضافة.
 - إعفاء العمليات المتعلقة بالأراضي غير المبنية لغايات زراعية ، والخدمات التي تقدمها دور الحضانة، وتشبيد الأبنية بالمشاركة وقسمتها وبيعها.

بناء على ما تقدم، فمن المتوقع أن تبلغ إيرادات موازنة العام 2011 مبلغ 15,123 مليار (موازنة وخزينة) وزيادة 1,441 مليار عن العام 2010 وما نسبته 10.53 بالمائة.

IV . النتائج المالية المتوقعة

كما سبق وتعهدت وزارة المالية، فقد أدرجت التوقعات المالية للسنوات الثلاث القادمة في فلكة الموازنة وفق الجدول أدناه:

2013	2012	2011	2010	مليارات الليرات
16,556	15,651	15,123	13,044	مجموع الإيرادات
15,732	14,858	14,361	12,318	إيرادات الموازنة
12,486	11,803	11,469	10,284	الإيرادات الضريبية: منها
2,868	2,698	2,679	2,069	ضريبة على الدخل
1,291	1,215	1,248	1,139	ضريبة على الأملاك
4,025	3,787	3,563	3,269	ضريبة على القيمة المضافة
3,125	2,996	3,049	2,844	ضريبة على الإستيراد
3,245	3,056	2,892	2,034	الإيرادات غير الضريبية: منها
2,033	1,913	1,800	1,000	إيرادات من وفر وزارة الإتصالات
825	793	762	726	إيرادات الخزينة
0	0	0	0	هبات

20,010	20,884	20,625	18,297	مجموع النفقات
14,936	15,117	15,056	12,364	النفقات خارج خدمة الدين
12,626	12,900	12,873	10,646	نفقات الموازنة (بما فيها الإعتمادات المدورة)
593	558	525	305	نفقات من تمويل خارجي
1,717	1,659	1,658	1,412	نفقات خزينة
5,074	5,767	5,569	5,933	خدمة الدين
1,620	534	67	680	الفائض/العجز الأولي
-3,454	-5,232	-5,502	-5,253	الفائض/العجز الكلي
2.23%	0.78%	0.10%	1.15%	نسبة العجز/الفائض الأولي للنتائج المحلي
-4.76%	-7.66%	-8.56%	-8.88%	نسبة العجز/الفائض الكلي للنتائج المحلي
72,590	68,296	64,255	59,126	النتائج المحلي
91,706	88,246	83,045	77,548	الدين الإجمالي
126.33%	129.21%	129.24%	131.16%	نسبة الدين للنتائج المحلي

خاتمة

إن موازنة واقعية، شفافة وهادفة إلى تحقيق أولويات الناس والتي تشكّل أولويات الحكومة في بيانها الوزاري، هي إشارة واضحة للمواطنين والمجتمع الدولي الذي تعهد مساعدة لبنان، وتعبّر عن إرادة الحكومة للعمل.